اشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر

د/ عبد الله عياشي : جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي: الجزائر
أ/ يونس بن حسين : جامعة زيان عاشور- الجلفة: الجزائر

الملخص:

لا يختلف اثنان في أهمية البحث العلمي والدور الذي يلعبه في تقدم الشعوب في مختلف الميادين المتنوعة الاقتصادية والثقافية وخاصة الاجتماعية، ويشكل أيضا الرأسمال الفكري الحقيقي لأي دولة من الدول فهو الذي يحدد قوتها ومكانتها بين الدول، والجزائر كغيرها من الدول تعرف الدور البارز للبحث العلمي وأهميته في فرض وجودها وتحديد مكانتها، ولا يمكن أن تتأسس دولة من غير بحث علمي حتى ولو كان ضئيلا.

وتعد قضية تمويل البحث العلمي من أبرز القضايا الراهنة والتي تؤثر بشكل مباشر في تطوير وتنمية البحث العلمي من عدمه، ونظرا لأهمية هذا الموضوع أردنا أن نوضح في ورقتنا البحثية هاته واقع البحث العلمي في الجزائر مع التطرق لإشكالية التمويل بأبعادها المختلفة، لنعرج في الاخير على ذكر أهم التحديات الراهنة لقطاع البحث العلمي في الجزائر

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التمويل، الرأسمال الفكري، التطوير والتنمية.

The problem of funding scientific research in Algeria

Abstract:

There is no difference in the importance of scientific research and the role it plays in the advancement of peoples in various economic, cultural and social fields. It also constitutes the real intellectual capital of any state. It defines its power and status among countries. Algeria, like other countries, To impose its presence and status, and cannot be established a state without scientific research, even if it is small.

The issue of funding scientific research is one of the most important current issues that directly affect the development and development of scientific research. In view of the importance of this topic, we wanted to clarify in our research paper the reality of scientific research in Algeria, while addressing the problem of finance in its different dimensions. Of the scientific research sector in Algeria

Key words: scientific research, finance, intellectual capital, development .

مقدمة:

يعد البحث العلمي الدعامة الأساسية التي تنطلق منها الدولة من أجل ترقية قطاعاتها، كما يعتبر مقياسا لمدى تقدم أو تخلف الدولة، لذلك فإن مكانة هذا البحث تفوق كل ما هو مرصود له من إمكانيات داخل الدولة .

ومن الأكيد أن أزمة البحث العلمي تؤثر سلبا على دور الجامعة في أداء وظيفتها وتحقيق أهدافها وفي تنمية المحيط، وتؤثر على دور الجامعة في خدمة المجتمع .ومن أهم العوامل المؤثرة سلبا على تحقيق الجامعة لوظيفة البحث العلمي وجود معوقات ومشكلات تعيق أساتذة الجامعة والجامعة على تحقيق أهداف أهم وظيفة للأستاذ الجامعي وللجامعة، نظرا لوجود العديد من المشكلات والصعوبات التي تعيق مسيرة البحث العلمي، وتعطل حركة البحث، وتحرم المجتمع من وسيلة التنمية والرقي وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية ،لان كل ذلك مرتبط بالبحث العلمي.

رغم كل الأهمية الكبيرة إلا أن البحث الجامعي في الجزائر يعاني تأخرا كبيرا على جميع الأصعدة و في جميع الميادين وخاصة في جانب التمويل، وما هو موجود في الواقع لا يعكس ما تملكه الجزائر من امكانيات بشرية أولا ومادية ثانيا، لهذا فإن واقع البحث الجامعي يعاني كثيرا من التأخر وعدم مواكبة الكثير من التطورات التي سمحت للدول بناء قاعدتها العلمية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد، ومن خلال سياسة ترشيد النفقات العمومية وتمويل القطاعات الحكومية، وخصوصا قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أضحت قضية التمويل تشكل عائقا كبيرا أمام تطور البحث العلمي وتقدمه في الجزائر.

لهذا سنحاول في هاته الورقة البحثية معالجة ودراسة اشكالية تمويل قطاع البحث العلمي في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، عبر المحاور التالية:

أولا: مفهوم البحث العلمي ومتطلباته

1- تعريف البحث العلمي:

بدايةً لابد من ضبط مصطلح البحث العلمي ومفهومه، حيث أن هناك عدة تعاريف تختلف باختلاف الباحثين، حيث يعرفه أحدهم:" هو الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما، عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق منها"[1] ؛ فالبحث العلمي هو نشاط وإجراءات لحل المشاكل وسبر الأغوار المجهولة لهدف تجليتها وتقريبها للناس، حيث أن هناك علاقات بين مختلف الظواهر التي نعالجها ينبغي كشفها بانتظام لكي نتحكم في هذه الظواهر ونستغلها لغرض الإفادة ولحل المشاكل.

كما يتم تعريف البحث العلمي حسب باحثين أخر بأنّه:" يعني الفحص الدقيق والمنظم بهدف اكتشاف حقائق ومعلومات أو علاقات جديدة وتفسير هذه الحقائق والمعلومات...ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها وكذلك تعديل القوانين أو النظريات القديمة في ضوء الحقائق والمعلومات الحديثة...البحث المستمر عن المعلومات والسعي وراء المعرفة باتباع أساليب علمية مقننة"[2] ؛ فالبحث العلمي مبدأه هو الكشف والتحقق والتحري حول المعرفة ابتداء من معارف سابقة، وكشف لعلاقات بين الظواهر ومحاولة تقنينها والتحكم فيها وهدف البحث هو الإتيان بالجديد من الأساليب والحقائق.

2- متطلبات البحث العلمي:

البحث العلمي طريقة منظمة وموضوعية في جمع المعلومات وتسجيلها وتحليلها لاستخلاص وتطوير المعلومات لتزويدها للمؤسسة والأطراف الأخرى، ولكي يتم التوصل الى النتائج الصحيحة فإنه من الضروري إيجاد

السبل والطرق السليمة في جمع البيانات والمعلومات المناسبة، عن طريق توفير مستلزمات خاصة كالموارد البشرية المناسبة والمناخ العلمي المناسب والتنظيم...ومن بين أبرز متطلبات تحقيق البحث العلمي نذكر:[3]

أ- استقطاب الموارد البشرية: يقصد بالموارد البشرية جميع الافراد الذين يعملون في مؤسسات البحث العلمي من رؤساء وموظفين، والذين جرى توظيفهم في تلك المؤسسات لأداء كافة وظائفها وأعمالها تحت شعار ثقافتها العلمية، والتي توضح وتوحد أنماطهم السلوكية، ومجموعة من الخطط والسياسات والاجراءات التي تنظم أداء مهامهم وتنفيذهم لوظائف مؤسسات البحث العلمي في سبيل تحقيق رسالتها وأهداف استراتيجيتها المستقبلية.

ب-توفير المناخ العلمي المناسب: أدت التطورات والابتكارات العلمية والمعرفية المتقدمة الى حدوث تغيرات هامة في شتى المجالات وسلوك الافراد والمجتمعات، مما ساهم في خلق مناخ مغاير للبحث العلمي يتعين أخذه بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات وصياغة الخطط البحثية. فالباحث العلمي ينشط للقيام بواجبه في انجاز البحوث العلمية اذا كان يعمل في ظروف يسودها الشعور بالحرية الاكاديمية والاطمئنان النفسي، وينحو نحو اكتشاف المعرفة من خلال البحوث التي ينجزها، وان ينشر بحوثه بكل حرية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تعارضها مع الصالح العام للمجتمع.

ت-توفير خدمة البيانات: ان قيام البحوث العلمية الجادة والمتميزة يعتمد على سعة من المعرفة المتخصصة في الميدان الذي يعمل فيه الباحث، لذا يجب أن يكون الباحث متواصلا مع آخر التطورات العلمية التي تستجد في ميدان تخصصه. فالباحث دائما في حاجة ماسة الى الاطلاع على كل انواع المعرفة الجديدة والتي غالبا ما يتم نشرها في المجلات والدوريات العلمية المتخصصة، وهذه تعتبر احدى الوسائل التي تمكنه من اللحاق بالتطور العلمي في مجال تخصصه.

ث-تشجيع النشر العلمي: من الطبيعي أن هدف كل باحث بعد فراغه من بحثه هو نشره لذلك البحث من أجل أن يطلع عليه القراء ويستفيدوا من أفكاره، سواء كان ذلك في مجلات علمية أو دوريات محكمة أو غير ذلك من وسائل النشر، إذ يمكن النشر من الارتقاء في سلم الدرجات الوظيفية وبالتالي يصبح كحافز للباحثين على زيادة أبحاثهم المنشورة.

ج- تمويل البحث العلمي: إن البحث العلمي هو عصب الحياة، ووسيلتها في تحقيق كثير من الأهداف المبتغاة، وإن كثيرا من البحوث العلمية إن لم نقل كلها تحتاج إلى مصادر للتمويل الدائمة ومبالغ مالية وفيرة حتى يتم انجازها على أكمل وجه، وبناء على ذلك فإن الدول والجامعات والمؤسسات البحثية تولي اهتماما خاصا بالبحوث العلمية في سبيل خدمة المجتمع، باعتبارهما أمرين متلازمين للتقدم الانساني، وتضع في اعتبارها أهمية المال المرصود بغرض إثراء البحوث العلمية وتحقيق تنميتها واستدامتها.[4]

ثانيا: واقع البحث العلمي في الجزائر

في الآونة الأخيرة، هناك تقدم أحرزه قطاع البحث العلمي بالجزائر، بعد تأخر ومراوحة لردح من الزمن؛ بسبب الهزال الذي أصاب منظومته.

1- أوضاع قطاع البحث العلمي في الجزائر قبل عام 2008.

قبل عام 2008 كانت موازنة البحث العالمي هناك جِد متواضعة، إذ لم يخصص له سوى 0.28% من إجمالي الناتج المحلي، وتجلى هذا على سبيل المثال في ضعف المنتج العلمي من قلة المنشورات العلمية وبراءات الاختراع المسجلة من قِبَل الباحثين، وكذلك ضعف التعاون والتشبيك بين الجهات البحثية من جامعات ومراكز أبحاث من جهة، والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة من أخرى.[5]

ولقد كان البحث العلمي غائبًا عن واقع الاقتصاد والمجتمع الجزائري حتى عام 1998؛ إذ تم إصدار أول قانون للبحث العلمي، وأعطيت له أولوية إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع، وخلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998 حتى 2002، كانت المهمة منصبّة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيًّا وخلق المؤسسات التي تسيّره، بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث وتكليف الباحثين.

2- استراتيجية البحث العلمي بعد 2008:

بعد هذا تم إصدار القانون الثاني الخماسي للبحث العلمي الممتد من 2008 وحتى 2012، وهي المرحلة التي شهدت إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في 2009، كانت من أولويات هاته المديرية هيكلة قطاع البحث العلمي، وتقديم نظام وطني متكامل للبحث، وزيادة عدد الباحثين والأكاديميين، والرفع من مستوى التجهيزات العلمية والمنشآت، ويمكن القول الآن إن النتائج المتوصل إليها جِد مرضية.

لقد انتقلنا من 600 مخبر بحث في عام 2008 إلى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات، وكل الجامعات الجزائرية الآن أصبحت مهيكلة بمختبرات بحث في كل المجالات والتخصصات، ومجهزة بأدوات بحث بمواصفات عالمية، وهو ما زاد من عدد الباحثين في كل التخصصات، أيضًا انتقلنا من 1200 أستاذ باحث إلى 30 ألف أستاذ داخل الجامعات، بالإضافة إلى 60 ألف طالب دكتوراه.

أما خارج الجامعات، فهناك 30 مركز بحث على المستوى الوطني يشارك فيها 2500 باحث دائم، وهي مراكز تهتم بالبحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي بشكل خاص.

بدأت الانعكاسات الإيجابية أيضًا على المنشورات العلمية، إذ انتقلنا من 12 ألف بحث منشور في المجلات العلمية رفيعة المستوى في عام 2008 إلى 45 ألف بحث في عام 2015، فمعدل نمو المنشورات العلمية في الجزائر، يُعَد من أعلى المعدلات على المستوى الدولي، وفي هذا المجال صُنفت الجزائر في مراتب متقدمة في القارة الأفريقية، بل إنها تستأثر بالمرتبة الأولى في بعض التخصصات؛ مثل الفيزياء، والكيمياء، والهندسة والرياضيات.[6]

كل هذه التطورات بالإضافة إلى توجيه تمويل خاص لإنشاء هيئات علمية متخصصة وشراكات دولية، كان آخرها افتتاح المعهد الدولي للبحث والتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة في نهايات 2015، أعطى دفعة قوية لعجلة البحث العلمي.

3- بعض مؤشرات البحث العلمي في الجزائر:

تشير احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى تطور بعض مؤشرات البحث العلمي في السنوات العشر الأخيرة، وهذا راجع إلى الاستراتيجية الجديدة المنتهجة من قبل الوزارة للنهوض بهذا القطاع، وفي ما يلي نقدم بعض المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الفترة الاخيرة.

أ- تعداد المؤسسات الجامعية: لقد تطور عدد المؤسسات الجامعية في الفترة الاخيرة بشكل كبير ليصل الى حدود 106 مؤسسة جامعية لغاية اليوم.

جدول رقم 01: عدد المؤسسات الجامعية لسنة 2017

المؤسسة	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
الملاحق الجامعية	02
المدارس الوطنية العليا	20
المدارس العليا للأساتذة	11
المدارس التحضيرية	10
المجموع	**106**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ب- تطور عدد الاساتذة الباحثين خلال الفترة: 2005-2015

عرف تعداد الاساتذة الباحثين في المؤسسات الجامعية تطورا متسارعا في السنوات الاخيرة، وهو ما توضحه أرقام الجدول التالي:

جدول رقم 02: تطور عدد الاساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة: 2005-2015

السنوات / الاساتذة	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاساتذة الباحثون	13720	14720	18863	25079	26579	28079	33220	41352	47415
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500	4900	5600	6600
المجموع	**15220**	**16820**	**21563**	**28379**	**30479**	**32579**	**38120**	**46952**	**54015**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر علمية متنوعة

تشير أرقام الجدول الى التطور الهائل والمتزايد في مجموع الاساتذة الباحثين، حيث انتقل من 15220 استاذ باحث سنة 2005 الى حدود 54015 استاذ باحث مع نهاية سنة 2015، بمتوسط زيادة سنوية يقدر بـ 16 %. ويعود سبب هذه الزيادة المتسارعة في عدد الاساتذة الى الاستراتيجية المتبعة من قبل الوزارة لتطوير قطاع التعليم العالي وزيادة التأطير في الجامعات وترقية البحث العلمي.

4- شبكة البحث العلمي في الجزائر:

تتكون شبكة البحث العلمي في الجزائر على العديد من الهياكل البحثية، حيث تحتوي على 11 مركز بحث و 04 وحدات بحث و 06 وكالات بحث، بالإضافة الى قرابة 1400 مخبر بحث داخل وخارج الجامعة.[7]

أ- مراكز البحث: وتتكون من:

1- مركز تطوير الطاقات المتجددة.

2- مركز البحث في الاعلام الآلي والتقني.

3- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة.

4- مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة.

5- مركز البحث في التحليل الفيزيو – كيمياء.

6- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.

7- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير.

8- مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

9- مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة.

10- مركز البحث في البيوتكنولوجيا.

11- مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية.

ب- وحدات البحث: وتضم

1- وحدة البحث في المواد والطاقات المتجددة تلمسان.

2- وحدة البحث في العلوم الاجتماعية باتنة 1.

3- وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية سطيف 2 .

4- وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والصحة وهران 2.

ج- وكالات البحث: وتتكون من

1- الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطور التكنولوجي.

2- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا – الحراش – الجزائر .

3- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة – وهران.

4- الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة والتغذية – قسنطينة.

5- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة – بجاية.

6- الوكالة الموضوعاتية للبحث في وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية – البليدة.

ثالثا: تمويل البحث العلمي في الجزائر

1- ميزانية البحث العلمي في الجزائر:

ميزانية التعليم العالي بالجزائر تقترب من 2 بالمائة من الناتج الداخلي وميزانية البحث العلمي لا تزيد عن 0.1 بالمائة، ونموذج النمو الجديد يفرض علينا تصحيح منظومة البحث العلمي.

قال كاتب الدولة الأسبق لدى الوزير الأول للاستشراف والاحصاء بشير مصيطفى[8] بأن ميزانية التعليم العالي بالجزائر للعام 2016 تمثل 4 بالمائة من اجمالي الموازنة العامة للدولة و1.9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في حين لا يتعدى نصيب البحث العلمي 0.22 بالمائة من الموازنة أو 0.1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ما يعني وضعا يتطلب تصحيحا لتلبية احتياجات نموذج النمو الجديد للبلاد.

وأضاف مصيطفى بأن إشارات المستقبل آفاق 2030 تلتقي عند ثلاثة اتجاهات هي : القطيعة التكنولوجية ، مهن المستقبل والتعليم من أجل النمو، ولذلك ينبغي على واضعي السياسات في الدولة إعادة تصميم منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي وفق إشارات المستقبل لتحقيق نمو مستديم على سلم الصعود بين 7 و10 بالمائة وإلا فإن التنافسية التكنولوجية في العالم لن تتيح لنا هامش مناورة واسع لتعويض النقص في معايير جودة التعليم.

وعن الاصلاحات اللازمة لتحقيق معايير جودة التعليم العالي والبحث العلمي المواكب لنموذج النمو الجديد للبلاد، ركز كاتب الدولة الأسبق على خطة طريق فنية تقوم على خمسة محاور هي: تنويع نسيج التعليم العالي بين

القطاعين العام والخاص تحت عنوان الشراكة الاستراتيجية، الشروع في تطبيق معيارية جودة التعليم ، تطبيق معيارية جودة البحث العلمي، تصحيح نمط تمويل منظومة التربية والتعليم العالي على أساس إدماج المؤسسة والمحيط الاقتصادي في تمويل مشاريع البحث العلمي، وإطلاق نظام محاسبة خاصة بمنتجات التعليم العالي على أساس العائد على الاستثمار في التعليم.[9]

2- الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية:

تم عقد العديد من الشراكات مع مؤسسات اقتصادية عامة وخاصة، ويمكن للباحثين من خلالها تطبيق بحوثهم النظرية من خلال مشروعات تكنولوجية لتطوير الصناعة في الجزائر.

ونعمل أيضًا على تنظيم وخلق مناخ البحث داخل المؤسسة الاقتصادية، وإنشاء فرق بحث مختلطة بين مختبرات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية الصناعية، وهناك تحفيزات مالية وإعفاءات ضريبية، تقتطع من موازنة البحث العلمي الوطنية، وتوجه للمؤسسات الراغبة في الاستثمار في مجال البحث العلمي.

إن كل الآليات التي جسدت في الميدان تصب في هذا المسعى، وبدأت فعلًا العديد من الشركات في إنشاء مختبرات بحث بالتعاون مع باحثين داخل الجامعات ومراكز البحث مثل شركة سوناطراك، إحدى أهم شركات البترول في البلاد، كما أن العديد من مختبرات البحث بدأت بفتح فروع تجارية لتسويق منتجاتها البحثية وعرض خدماتها على القطاع الاقتصادي، وأصبحت تعتمد على عائد تلك المنتجات في تمويل ذاتها.[10]

3- تدني الإنفاق وأثره على البحث العلمي:

بالطبع كان التمويل معوقًا كبيرًا، وحال كثيرًا دون إحراز التقدم في مجالاته، إلا أن هيكلة البحث العلمي، لم تكن جيدة، أو بعبارة أخرى لم تسمح بنيته التحتية بإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا، فمررنا بعد ذلك بمرحلة ضعف واضح حتى عام 2008.

بعد هذا تم إصدار القانون الثاني الخماسي للبحث العلمي الممتد من 2008 وحتى 2012، وهي المرحلة التي شهدت إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في 2009، وتركزت مهامها حول ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، وتحديد الوسائل الضرورية للبحث والتطوير وتوفيرها، والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير. وكل هذا يطلب الشيء الكثير للإنفاق على القطاع، وقد وصل الآن إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي.[11]

4- معوقات ومشكلات الإنتاج العلمي في الجامعة الجزائرية : ويمكن ارجاعها الى:[12]

-نقص الحوافز المادية، نقص المراجع العلمية الخاصة بالبحث، ونقص التجهيزات والوسائل العلمية.

- النظرة السلبية والاستنقاص من قيمة البحث العلمي في الجزائر.

-تأثير الإجراءات الإدارية على مدى انجاز البحث العلمي ومشكلة النشر.

-عدم وجود نظام مالي واضح خاص بالبحث العلمي والعاملين فيه.

– عدم وجود منهجية واضحة في مسيرة البحث العلمي يتم الالتزام اداريا.

–إن طبيعة البحوث والدراسات على قلتها لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية.

–انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي.

–افتقاد البحث العلمي الجامعي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم، بالرغم من المجهودات المبذولة خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي، لذلك بقيت مجهودات الباحثين يطغى عليها طابع الفردية في اختيار المواضيع التي لا تخدم في النهاية الأهداف المشتركة العامة.

وكخلاصة يتضح من خلال هذه النقاط تراكم مشاكل الجامعة والتعليم العالي في الجزائر أعاق وشكل عائقا كبيرا إنتاج المعرفة العلمية والقيام بالبحث العلمي.

خاتمة:

إن عملية تطوير البحث العلمي والاهتمام به وتخصيص جميع الامكانات والموارد المالية والمادية المتاحة ، ما هي إلا إشارة ودليل على تقدم وتطور البلدان، وعليه فإن قضية التمويل تعد من أبرز القضايا التي تساعد في عملية تطوير البحث العلمي من عدمه.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت في السنوات الاخيرة بالخصوص الارتقاء بقطاع البحث العلمي وتطويره، وذلك بتخصيص موارد مالية معتبرة وتوفير جميع الامكانات المادية والبشرية من مراكز ووحدات ومخابر بحث منتشرة في أغلب الجامعات ومؤسسات البحث الجزائرية. ولكنه بالرغم من النتائج المحققة في مجال البحث العلمي إلا أنها لا زالت تعاني من نقص في التمويل والتأطير وخصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، والسياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في ترشيد النفقات العمومية. والتركيز فقط على تمويل القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في تنمية الاقتصاد الوطني .

ومن خلال ما تناولناه في ورقتنا البحثية هاته حول اشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة خلصنا إلى بعض النتائج التالية:

- لا تزال هياكل البحث العلمي وحجم التأطير غير كافية للنهوض بهذا القطاع.
- الميزانية المخصصة للبحث العلمي لا تزال غير كافية، بحيث لم تتجاوز نسبة 0.1 من اجمالي الناتج الداخلي الخام.
- الانتاج المعرفي والبحوث العلمية الجزائرية لم ترق بعد الى مستوى التنافسية العالمية، حيث لا زالت تحتل المراتب الاخيرة.
- تراكم مشاكل الجامعة والتعليم العالي في الجزائر أعاق وشكل عائقا كبيرا إنتاج المعرفة العلمية والقيام بالبحث العلمي.

- افتقاد البحث العلمي الجامعي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم، بالرغم من المجهودات المبذولة خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي.
- وتبقى السياسة الاقتصادية الراهنة أكبر عائق أمام تطوير البحث العلمي، وذلك بتمويل ودعم قطاعات اقتصادية اخرى على حساب قطاع البحث العلمي.

الهوامش او المراجع:

[1]- عياد أحمد، مدخل لمنهجية البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص16.

[2]- المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، إعداد مجموعة من الباحثين، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية، ط1، السودان، 2001، ص 08.

[3]- حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الاساتذة الجامعيين، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة وتنمية الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص115

[4]- محمد عوده عليوي وقحطان محمد يوسف، مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة آداب البصرة، العدد 42، 2007، ص 208.

[5]- حول الانفاق على البحث العلمي وتمويله بالجزائر، *مقال حول مستقبل تمويل البحوث في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بدعم من المركز الدولي لبحوث التنمية(IDRC) عبر الموقع: http://www.scidev.net بتاريخ: 2016/11/24، ص 02 .*

[6]- نفس المرجع، ص ص 03-04.

[7]- مديرية البحث والتطوير التكنولوجي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر، عبر الموقع: www.mesrs.dz

[8]- بشير مصيطفى، ميزانية البحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 0,1 في المائة، مقال صادر في جريدة صوت الاحرار الجزائرية، بتاريخ: 07 ماي 2016، ص 12.

[9]- نفس المرجع، نفس الصفحة

[10]- حول الانفاق على البحث العلمي وتمويله بالجزائر، مرجع سابق، ص03.

[11]- البحث العلمي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مقال منشور عبر الموقع: /www.nitrosystem.net

[12]- سليم صيفور، اشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر بين محدودية الموارد ورهانات التنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، العدد 03، جوان 2015، ص 11.